

أولاً: مفاهيم حول المؤسسة: هناك عدة مفاهيم للمؤسسة تختلف حسب طبيعتها وحجمها والوظائف التي تقوم بها وأشكالها القانونية التي تندرج ضمنها.

1- تعريف المؤسسة: تمثل المؤسسة اندماج عدة عوامل (مادية ومالية وبشرية) مرتبطة ببعضها البعض لإنتاج سلع وخدمات، ويتم ذلك في إطار قانوني معين، وضمن شروط اقتصادية تختلف حسب النظم الاقتصادية، ومكان وجود المؤسسة وحجمها ونوع نشاطها.

2- وظائف المؤسسة: تتكون المؤسسة من مجموعة من الوظائف نذكر منها:

2-1- الوظيفة الإدارية: تختص بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وتقسيم الأدوار والمسؤوليات وتنسق بين مختلف أقسام المؤسسة.

2-2- الوظيفة المالية: تمثل مجموعة العمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة في إطار محيطها المالي لتحقيق أهدافها المتعلقة بالعملية الإنتاجية والتسويقية.

2-3- الوظيفة التسويقية: تعتبر هذه الوظيفة بمثابة القاطرة التي تجر وراءها عربات الوظائف الأخرى، تسير على وتيرتها أو تتوقف عند توقفها، لأنها تمثل آلية ترويج، وعرض، ونشر للمنتجات، واستقطاب الزبائن الجدد لها، بهدف توسيع خانة العملاء، وزيادة حجم المبيعات، وبالتالي تعظيم الأرباح.

2-4- وظيفة الموارد البشرية: تهتم هذه الوظيفة بمحاولة توفير المناخ الملائم واللازم لرضا العاملين في المؤسسة.

ثانياً: تصنيفات المؤسسة: تصنف المؤسسات إلى عدة أسس نذكر أهمها:

أولاً: تصنيف المؤسسات على أساس توجهها: يعتبر قطاع المؤسسات، قطاعاً شاملاً يميز فيه بين العديد من الأشكال والأصناف، وذلك حسب أسلوب توجهها، ومن بين أهمها:

1- المؤسسات العائلية: تتميز هذه المؤسسات بكون مكان إقامتها هو المنزل، وأصحاب القرار فيها من العائلة المالكة للمؤسسة التي يجمعهم رابط القرابة، ومن نقاط قوتها انه يعيش أفراد العائلة حياتهم لأجل هذه الشركة، ومن نقط ضعفها انه قد تنتقل مشاكل العمل إلى المنزل أو العكس.

2- المؤسسات التقليدية (الحرفية): تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطاعاً لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى. (التعاقد من الباطن أو المقاوله الباطنية)¹

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني:

1- التعاونيات: وهي من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من الأشخاص، يتحدون اختياريًا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة.

¹ لتعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل" بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقدين من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله.

2- المؤسسات العمومية: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام (رأسمالها تابع للقطاع العام في أي الدولة)، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، لأنها تملك كيان قانوني مستقبلي لها حرية في وضع القواعد والضوابط الخاصة بالعمل، كما تملك استقلالية اقتصادية وإدارية.

3- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص لكل دولة، ويمكن إدراجها إجمالاً ضمن صنفين: المؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات.

2-3- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لشخص واحد يكون المالك والمدير والمستفيد والمستثمر في آن واحد.

3-3- مؤسسات الشركات: تمثل عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.

4- مؤسسات الأشخاص: يقوم هذا النوع على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، ولها ثلاث أنواع:

1-4- مؤسسات التضامن: تتأسس من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة.

2-4- مؤسسات المحاصصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة.

3-4- التوصية البسيطة: تضم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون يسألون عن ديون المؤسسة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم.

5- المؤسسة ذات مسؤولية المحدودة: تتميز هذه المؤسسات بمسؤولية الشركاء محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة و يوزع رأس مال المؤسسة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثر، كما يمكن بيع حصته لغير الشركاء، وتتكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي عنهم.

6- مؤسسات المساهمة: ينقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم، تطرح للاكتتاب، ويمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى المؤسسة وموافقة المساهمين، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين.

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي .

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

- 1- القطاع الأولي: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.
 - 2- القطاع الثانوي: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الواسطي.
 - 3- القطاع الثالث: ويشمل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.
- خامسا: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية :

هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات حسب طبيعة الملكية يمكن إدراجها في ما يلي:

- 1- الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.
 - 2- الملكية العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.
 - 3- الملكية المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- سابعا: تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم: وتصنف هذه المؤسسات حسب هذا النوع إلى:

- 1- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.
- 2- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- 3- المؤسسة المتوسطة: تشغل ما بين 50 إلى 200 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصورا بين 200 و 500 مليون دينار، وتكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
- 4- المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 200 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

مفاهيم نظرية حول التمويل في المؤسسة: تحتاج المؤسسة وبشكل مستمر إلى رؤوس الأموال من مصادرها المختلفة لاستثمارها في شكل أصول متعددة لتنفيذ البرامج القائمة والخطط التي سطرها في المستقبل.

أولا: مفهوم التمويل:

1- التعريف الأول: يعرف التمويل بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال من مصادرها المرخصة والنظامية، وتقييم تلك الطرائق من أجل الحصول على المزيح الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة.

2- التعريف الثاني: يمثل التمويل انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، وتتم العملية عبر قنوات متخصصة تتمثل في مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار و أسواق المال. ثانياً: أهمية التمويل في المؤسسة: إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال أو احتياجات متوسطة أو طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- يساعد على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
 - يساعد التمويل على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
 - يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات.
 - يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
 - يساهم التمويل في ربط الهيئات والمؤسسات المالية الدولية بالأسواق المالية المحلية والدولية.
 - يساهم التمويل في المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- ثالثاً: أشكال التمويل في المؤسسة: يمكن تصنيف طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب نذكر أهمها:

1- التصنيف من حيث المدة: يصنف التمويل من حيث المدة إلى ثلاثة أنواع نذكر منها:
1-1- تمويل قصير الأجل¹: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، مثل المبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

¹ مصادر التمويل متوسط الأجل هي: الائتمان التجاري ، القروض قصيرة الأجل، التسهيلات الائتمانية المصرفية، الأوراق التجارية، التمويل بضمان المخزون، السحب على المكشوف، المستحقات، الخصم التجاري.

2-1- التمويل المتوسط الأجل¹: يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة تكون مدة استحقاقها أكبر من سنة، وأقل من خمسة سنوات، وتوجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول أو الإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ مثل شراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة.

3-1- التمويل الطويل الأجل²: يتمثل في الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والأسواق المالية، ويمتد هذا التمويل أكثر من خمسة سنوات، حيث يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظراً لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو مبراني وغيرها.

2- تصنيف التمويل من حيث المصدر : يصنف التمويل من حيث المصدر إلى داخلي و خارجي:

1-2- التمويل الداخلي (الذاتي): يعرف التمويل الداخلي بأنه اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل، وتتمثل المصادر الداخلية في الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا الاهتلاكات، وتوجه هذه المصادر إلى تمويل الاستثمارات المستقبلية أو تمويل رأس المال العامل، ويمكن أن نقول أن التمويل الداخلي هو الضمان الوحيد لاستمرار المؤسسة.

2-2- التمويل الخارجي: تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال، ويتم ذلك بشروط وإجراءات تختلف باختلاف المصدر الذي تلجأ إليه، إذ هناك عدة أشكال يتخذها التمويل من مصادر خارجية مثل، الأسواق المالية والبنوك ، وينقسم هذا التمويل إلى قسمين:

1-2-2- التمويل الخارجي المباشر: تتم بين المقترضين والمقرضين دون تدخل وسيط مالي، وذلك من خلال إصدار مستخدم الأموال – وحدات العجز المالي - الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقترضين النهائيين تدفق مباشر للأوراق المالية عادة ما يتعهد المدين – المقترض – بدفع سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته، بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف، و تمثل الأصول المالية المتنازل عنها مستند مطالبة لحق الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال، وتتم هذه العملية في السوق المالي.

1 مصادر التمويل متوسط الاجل، التمويل بالقروض متوسطة الأجل، التأجير التمويلي (التشغيلي التمويلي، البيع ثم الاستئجار)، التأجير الرفعي.

2 مصادر التمويل طويل الاجل: القروض طويلة الأجل، التمويل عن طريق حقوق الملكية (الاسهم العادية والاسهم الممتازة)، التمويل بالأرباح المحتجزة، التمويل عن طريق حقوق المديونية (السندات)

2-2-2- التمويل الخارجي الغير مباشر : تتم عملية التمويل الغير مباشر من خلال وسائط مالية للاتصال بين المقترضين والمقرضين، وتتم من خلال إصدار أصحاب العجز المالي بعض الأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق النقد أو سوق رأس المال بواسطة بنوك متخصصة وصناديق الاستثمار وشركات التأمين، والتي تعتبر المصدر الرئيسي من مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات، وتتفاوت التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك من حيث آجال الاستحقاق إلى قروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل.